جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة

القانون الدولي والتنمية

مجلة أكاديمية محكّمة تُعنى بالدراسات القانونية

مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- الجزائر
الهاتف:95 97 33 45 00213
الفاكس: 95 97 33 45 00213
البريد الإلكتروني:revue.drid@hotmail.fr

العدد13/02
ISSN 2353-0111

القانون الدولي والتنمية

مجلة أكاديمية محكمة تصدر عن مخبر

القانون الدولي للتنمية المستدامة

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- الجزائر

- **الرئيس الشرفي:**

أ/د بلحاكم مصطفى، رئيس جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم.

- **مدير التحرير:**

د. بقنيش عثمان، مدير مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة

- **هيئة التحرير:**

د. حيتالة معمر - د. بن زحاف فيصل- د. فنينخ عبد القادر- د. ماموني فاطمة الزهراء- د.عبدون عواد - عبد اللاوي جواد

- **أعضاء الهيئة العلمية:**

أ/د عمر فرحاتي	جامعة بسكرة (الجزائر)
أ/د عماد محمد أحمد ربيع	جامعة عجلون-عمان (الأردن)
أ/د مسعود ظاهر	جامعة بيروت (لبنان)
أ/د حمدي عمر	جامعة الزقازيق (مصر)
أ/د دريس لكريني	جامعة مراكش (المغرب)
أ/د منتصر أحمد مفلح القضاة	جامعة عجلون-عمان (الأردن)
أ/د مكي مصطفى	جامعة باريس (فرنسا)
أ/د عمراني صورية	جامعة باريس (فرنسا)

د. لوران قامي	جامعة باريس (فرنسا)
أ/د البكري عبد الكريم	جامعة وهران(الجزائر)
أ/د معوان مصطفى	جامعة سيدي بلعباس(الجزائر)
أ/د مروان محمد	جامعة وهران(الجزائر)
أ/د زناقي دليلة	جامعة وهران(الجزائر)
د. بدران محمد	جامعة تلمسان(الجزائر)
د. مزيان محمد الأمين	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. بن عزوز بن صابر	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. عباسة طاهر	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. دربال عباسة صورية	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. باسم شهاب	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. سلايم عبد الله	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. قماري نضرة	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. عباسة جمال	جامعة مستغانم (الجزائر)
د. ساجي علام	جامعة مستغانم (الجزائر)

- **سكرتيرة التحرير:** حمزاوي سلوى

دليل النشر
لمجلة (القانون الدولي والتنمية)

تصدر عن مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة عبد الحميد بن باديس

✶ قواعد النشر بالمجلة:

. تنشر المجلة البحوث العلمية في الميدان القانوني والتي تتوافر على:

1- الالتزام التام بمنهجية البحث العلمي وخطواته الأساسية المتعارف عليها.

2- مراعاة ضوابط النشر التالية:

- الكتابة باللغة الوطنية (العربية) أو بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية.
- يكون نوع الخط بالنسبة للغة العربية Simplified Arabic حجم 14 بالنسبة للمتن و12 بالنسبة للهامش. فيما يكون نوع الخط بالنسبة للغة الأجنبية Times New Roman بحجم 12 بالنسبة للمتن و10 بالنسبة للهامش.
- ترقم الهوامش في كل صفحة بصورة مستقلة.
- لا يتجاوز عدد صفحات البحث أو سواه (20) صفحة.

3 . تقديم إقرار مذيل بتوقيع الباحث، يفيد عدم النشر السابق للبحث في أي عنوان آخر، وعدم نشره لاحقا، وألا يكون البحث مستل من أطروحة أو مذكرة أو رسالة نال عنها شهادة علمية.

4 . تنشر المجلة عدا عن البحوث (وبنفس الضوابط والشروط المنهجية).

- التعليقات والتعقيبات على مادة منشورة، في صورة . بحث، مقال، دراسة، حكم قضائي . مع احتفاظ صاحب المادة المنشورة بحق الرد.
- التشريعات الهامة التي تتعلق على الخصوص بالتنمية والبيئة والصحة وحماية المستهلك والتجارة الدولية.
- الأحكام القضائية التي أرست اجتهادا جديدا والتي تتصل بأهداف المخبر ونشاطاته.

✶ **إجراءات النشر:**

1. تقدم المادة المراد نشرها في أربع نسخ مطبوعة على ورق مقاس A4 وعلى وجه واحد، وبمسافتين، على أن يرفق الباحث ملخصين أحدهما باللغة التي كتب بها البحث والآخر بلغة أخرى من لغات المجلة، على ألا يتعدى الملخص 150 كلمة، كما ينبغي تزويد إدارة المجلة بنسخة من البحث على قرص صلب CDأو DVD على أن يدون عليه أسم الباحث ولقبه والمؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان البحث. مع ملاحظة الحالات التي تقرر فيها هيئة تحرير المجلة قبول إرسال البحث عن طريق الـ E.Mail

2. تتولى هيئة التحرير الفحص المبدئي للمادة المراد نشرها وتعطي رأيها الأولي فيها.
3. تعرض المادة المراد نشرها على المحكمين للنظر في مدى صلاحيتها للنشر على أن تراعى الدرجة العلمية والتخصص.

✶ **أحكام عامة:**

1. تؤل كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يوجد ما يلزمها برد المادة المرسلة إليها ولو لم يتم النشر.
2. يمنح الباحث الذي يتم نشر المادة التي تعود إليه نسخة واحدة من المجلة.
3. تعد جميع الأفكار التي ترد في المادة العلمية المنشورة عن آراء كاتبها، ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية قانونية بهذا الصدد.

✶ **أهداف المجلة:**

1. تسعى المجلة إلى توسيع نشر المعرفة العلمية القانونية، بما يعزز فرص تطوير العمل القانوني والأكاديمي.
2. تساهم المجلة في إثراء الفكر القانوني من خلال نشر القواعد القانونية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية الوطنية والدولية.
3. خدمة أهداف مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال التعريف به وبنشاطاته، ونشر نتاج تلك النشاطات سيما العلمية منها ووفق شروط محددة.
4. التعريف بالتطور التاريخي الذي يشهده العام والقطر الجزائري.
5. التعريف بالمنظمات الدولية ذات العلاقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وبأنشطتها.
6. متابعة السياسات الدولية الهادفة إلى تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة في ظل سياسة العولمة والنظام العالمي الجديد.

_كلمة العدد

هذا العدد يجمع مقالات الملتقى الوطني المنظم من طرف مخبر القانون الدولي والتنمية المستدامة يومي 21 و22 ماي 2013 بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، حول "العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على البيئة والتنمية".

لقدتعرضت العديد من دول العالم الثالث في عصر الأمم المتحدة ولازالت لأنواع من العقوبات الاقتصادية، تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة، وقد تركت تلك العقوبات آثارها الوخيمة على شتى صنوف الحياة والمعيشة لسكان تلك الدول والمتعاملين معها.

ولقد كان النظامين البيئي والتنموي أكبر المتأثرين بهذه العقوبات التي تفرض تحت غطاء من الشرعية الدولية، حيث لم تفلح كل الجهود التي بذلت في وقف التدهور البيئي والتقهقر التنموي الذي عصف بتلك الدول، إذ عوقبت الشعوب بجريرة حكوماتها، التي لم ترق سياساتها للدول الكبرى ذات الباع الطويل في اللعبة الدولية.

إن فرض العقوبات الاقتصادية باسم الأسرة الدولية على الدول ولد نقص حاد في الموارد والطاقات واستنزف مقدرات المحيط الحيوي وقلل من فرص تحسين مستوى البيئة، فمن المستحيل الحديث على الحفاظ على المحيط الحيوي الذي يحيا فيه الإنسان في ظل العقوبات التي تطال كل نواحي الحياة.

كما أن النشاط التنموي لا يمكن ضمان استمراره في ظل ما تعاني منه الدول المعاقبة، فأدنى متطلبات التنمية أن يوجد فضاء من حرية التبادلات والانفتاح والاستقطاب وتوافر الإمكانات، وذلك ما لم يكن بالإمكان تحققه، بما أضر بمستقبل الأجيال.

إن العقوبات الاقتصادية تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان والشعوب في العيش الكريم، وتخرق العديد من نصوص شرعة حقوق الإنسان وفي مقدمها تلك المتعلقة بالحق في البيئة والحق في التنمية، وإنها . أي العقوبات . قد حركت ولا زالت ضمير العالم لا للدفاع عن سياسات معينة بل الإنسان الذي يعاقب بالحرمان من سبل الحياة الكريمة.

إن ملتقى (العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على البيئة والتنمية) يتعرض للعقوبات الاقتصادية بمختلف أشكالها وأبعادها الخطيرة في ضوء سياسة القطب الواحد والعولمة والنظام العالمي الجديد.

د.بقنيش عثمان

مدير مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة

أستاد محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

فهرس

حمايةحقوقالإنسانمنالعقوباتالإقتصاديةالدولية

د. بنزحافةفيصل

1- شرعنة العقوبات الإقتصادية الدولية وتطبيقها"، 15

د. محمد سعادي.

2- تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية في ظل ميثاق الأمم المتحدة"، 88

أ.برزوق الحاج.

3- "العقوبات الاقتصادية الدولية في إطار نظام الأمم المتحدة "، 99

د. أمال يوسفي.

4- " محددات العقوبات الاقتصادية في اطار العلاقات الدولية"، 108

د. عباسة دربال صورية.

5- "العقوبات الاقتصادية الدولية بين سياسات الهيمنة والفوقية الاقتصادية المستبدة"، 116

د. بلهول نسيم.

6- "ضرورة أنسنة سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية"، 135

أ. ونوقي جمال.

7- "دور المنظمات الدولية في تكريس البعد الإنساني للعقوبات الاقتصادية"، 158

أ. ويكن فازية.

8- "الضوابط الإنسانية للعقوبات الإقتصادية الدولية"، 174

أ.رواب جمال.

9- "حقوق الانسان من الجيل الثالث"، 194

أ. مخلوف عمر.

10- "الأبعاد الإنسانية لعقوبة الحصار الاقتصادي وأثرها في تقويظ الجهودالدوليةللحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة"، 215

د. بن صغير مراد.

11- "الأمن الجماعي الإنساني وأولويات الحفاظ على البيئة"، 240

د.باسم محمد شهاب.

12- "تأثير العقوبات الاقتصادية على تطبيق مبدأ الملوث الدافع"، 269

أ. بن فاطيمة بوبكر.

13- " تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية المستدامة"، 289

د. نفادي حفيظ.

14- " إضفاء البعد الإنساني للبيئة والتنمية المستدامة"، 301

د. شريف غياط وأ/سهام بوفلفل

Les eaux du NILentre droit historique et revendications juridiques : Position du droit international 350

Dr Otmane BEKENNICHE